المعلمون الى العمل واعطوا الوزارة مهلة ثلاثة اسابيع لتسوية مطالبهم . ولكن الحكومة كانت تماطل وطلبت من المعلمين الانتظار ريثما تبدأ المفاوضات الجديدة حول سياسة الاجور في اوائل سنة ٧١ لتقرير سياسة اجور شاملة وحتى لا يكون امتثالها لمطالب المعلمين بمثابة سابقة لبقية المستخدمين عند بدء المفاوضات في اوائل سنة ٧١ ، وفي النهاية حقق المعلمون بعضا من مطالبهم المتعلقة بزيادة في الاجور ومساواتهم في التدرج المتبع عند الاكاديميين بفضل التأييد الذي لاقوه من آباء الطلاب والمنظمة التي اقيمت خصيصا من آباء الطلاب لمساندة المعلمين في مطالبهم . وكانت مطالب المعلمين بالطبع تتعدى اتفاقية « صفقة الرزمة » .

اما الوضع في جبهة علاقات العمل وخصوصا في القطاع العام فقد كان في بداية عام ١٩٧١ كما يلي : ١) هنالك مفاوضات لم تنته بعد ، مع منظمة الموظفين واتحاد مستخدمي الدولة ، بخصوص التدرج الموحد للموظفين . هذا القطاع يضم ١٥٠ الف مستخدم . هؤلاء الموظفون يطالبون ببعض المنافع التي حصل عليها الاكاديميون مثل دفعات من اجل تشجيع البحث العلمي . ٢) في نطاق التدرج الموحد توجد ايضا مطالب خاصة للموظفين الكبار (٥٠٠٠ ــ ٧٠٠٠ موظف) اذ يطالب هؤلاء بمساواتهم بالاكاديميين . ٣) اما وضع المعلمين فأشد خطورة ، حيث يهددون بالاضراب . هؤلاء المعلمون يطالبون بزيادة في الاجر تقارب ٥٠ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٦٩ ، بشرط ان تكون ذات مفعول رجعي ابتداء من نيسان (ابريل) سنة ١٩٧٠ ، بينما الحكومة مستعدة لزيادة تبلغ ٣٥٪ فقط . ٤) اما الممرضات اللواتي وقع اتفاق معهن ، فهن يهددن بالاضراب ثانية . وقدمن في الآونة الاخيرة مطالب اخرى تتلخص بزيادة في الاجر بمقدار ٧٠ ٪ بالنسبة لعام ١٩٦٩ ويبلغ عدد الممرضات عشرة آلاف ممرضة في القطاع العام . ٥) وايضا هنالك ٤٠٠ من مستخدمي التصوير بأشعة « رنتجن » قاموا منذ أشهر باضراب تباطئي . ان مطلبهم يتعدى صفقة الرزمة وهم يهددون بالاضراب الشامل . ٦) كما وان المفاوضات مع مستخدمي المختبرات ومع الصيادلة في القطاع العام لم تنته بعد . هؤلاء يبلغ عددهم بين ٣٠٠٠ ــ ٤٠٠٠ مستخدم .

وهكذا نرى انه مع بداية عام ١٩٧١ كانت هنالك بعض الجيوب في القطاع العام التي لم تسوَّ فيها خلافات العمل . والمتتبع للاحداث على هذا الصعيد يرى ان سنة ١٩٧١ تشكل استمرارا لموجة الاضرابات الشاملة والجزئية التي تنتاب اسرائيل منذ سنوات . والارقام التالية التي نشرتها صحيفة الاتحاد استنادا الى التلخيصات التي نشرتها وزارة العمل الاسرائيلية ترينا ما يلي(٥): تدل التلخيصات التي نشرتها وزارة العمل على انه تسجل في النصف الاول من سنة ١٩٧١ ، ٩٠ اضرابا وتوقفا كليا عن العمل مقابل ٨١ اضرابا وتوقفا عن العمل في نفس الفترة من السنة المنصرمة . كما وانه جرى ارتفاع في عدد الاضرابات الجزئية ، ففي الفترة ما بين كانون الثاني وحزيران ١٩٧١ جرى ٣٥ اضرابا جزئيا مقابل ٣٠ اضرابا جزئيا في الفترة المقابلة من السنة الماضية وقد تم ٧١٪ من الاضرابات في القطاع الحكومي و٥ ٪ في القطاع الهستدروتي و٢٤ ٪ في القطاع الخاص وبالمتوسط بلغت مدة الاضراب في السنة ١٩٧١ حوالي عشرة ايام مقابل ٣،٤ يوما في سنة ١٩٧٠ ، ٢،٣ يوما في سنة ١٩٦٩ و١،٧ يوما في ١٩٦٨ . اما نتائج الاشهر تموز ، آب وايلول فتشير الى استمرار الاتجاه وارتفاع النسبة . فخلال الاشهر الثلاثة ارتفع عدد الاضرابات نسبيا وبلغ ٤٨ اضرابا عاديا و٣٤ اضرابا جزئيا ، مثل الاضرابات على النمط الايطالي ــ التوقف عن القيام بساعات عمل اضافية وعقوبات اخرى . كما وان نسبة الاضرابات في القطاع الحكومي ارتفعت ايضا في الاشهر المذكورة حيث وصلت الى ٨٥ ٪ من مجموع الاضرابات .

لقد اجرت وزارة العمل الاسرائيلية تحليلا مقارنا لظاهرة الاضرابات في عشرة بلدان